نشرة صندوق النقد الدولي

مؤتمر عمان

الوظائف والنمو والمساواة تتصدر قائمة أولويات البلدان العربية

١٦ مايو ٢٠١٤

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، تتحدث مع طالبات لاجئات من سورية خلال زيارتها لمدرسة حي العليمات في محافظة المفرق بالأردن. الشرق الأوسط بحاجة لنظم تعليمية تتشئ الجسور المؤدية إلى التوظيف الإنتاجي، وخاصة للشباب.

- مؤتمر عمان يعبر عن وجهات نظر متنوعة حول التوجه المستقبلي للمنطقة
- الأولويات تتضمن توفير فرص العمل، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الحوكمة
- المضي قدما بجدول أعمال الإصلاح الاقتصادي في كل بلد من بلدان التحول العربي

ذكر المشاركون في مؤتمر إقليمي في العاصمة الأردنية، عمان، أن معالجة البطالة بين الشباب وإعادة توجيه الإنفاق العام لتعزيز النمو الاحتوائي هما من أكثر الأولويات إلحاحا في بلدان التحول العربي.

اجتمع قرابة ٣٠٠ شخص من كبار صناع السياسات، وممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية في العاصمة الأردنية عمان يومي ١١ و١٢ مايو ٢٠١٤ لمناقشة أهم العناصر التي تتألف منها الرؤية الاقتصادية للمنطقة. فبعد أكثر من ثلاث سنوات منذ بداية التحول الاقتصادي والسياسي الجوهري الذي يشهده العديد من بلدان العالم العربي، بدأ الاستقرار الاقتصادي يأخذ مساره، ولكن التحدي الآن يتمثل في الانتقال من الاستقرار إلى النمو.

وناقش المشاركون قضايا تركزت في أربعة مجالات رئيسية، هي كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في المنطقة، وزيادة فرص العمل للشباب، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاعين العام والخاص.

وبينما أقر المشاركون في المؤتمر بأن كل بلد يواجه تحديات ذات طابع خاص، فإن الأولوية المشتركة في مختلف بلدان المنطقة تتمثل في إعطاء دفعة لتوظيف العمالة، وخاصة بين الشباب.

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في كلمتها أمام المؤتمر: "لا بد من تحقيق زيادة كبيرة في معدلات النمو المشاهدة حاليا في المنطقة، والتي تصل إلى حوالي ٣%، حتى يمكن تلبية مطالب المواطنين من الشباب الذين ينتظرون الفرصة لدخول سوق العمل".

تحديات التحول

بدأت فعاليات اليوم الأول من المؤتمر الذي يشارك الصندوق في تنظيمه بالتعاون مع حكومة الأردن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بعقد حلقات تطبيقية لجمع وجهات نظر المشاركين حول موضوعات المؤتمر الرئيسية. وبعد إجراء المناقشات، طُلب إلى الحضور التصويت لاختيار أهم ثلاث أولويات على مستوى السياسات بالنسبة لكل منهم. وتم توليد النتائج بعد ذلك من خلال آلية للتصويت الإلكتروني. وفي اليوم الثاني، قامت مجموعات الخبراء المؤلفة من وزراء المالية والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية من بلدان المنطقة بمناقشة هذه الأولويات والحلول المحتملة على مستوى السياسات.

وفي الجلسة الافتتاحية حول تحديات التحول الاقتصادي في الاقتصادات العربية، تناول معالي رئيس الوزراء الأردني، الدكتور عبد الله النسور، مناقشة تجربة بلاده مع الإصلاح. وقال إن نجاح إصلاحات الأردن يرجع جزئيا لتوخي الحكومة الأمانة في تعاملها مع المواطنين وسعيها للحصول على تأييدهم، مما أكسبها المصداقية. وقال معاليه "لقد أطلعنا الشعب على الحقائق، بحُلوها ومُرّها".

واتفقت السيدة لاغارد على أن أمانة الحكومة ومصداقيتها عنصران أساسيان، وخاصة فيما يتعلق بمثل تلك الموضوعات الحساسة كإصلاح نظام الدعم. وقالت إن وضوح التواصل ضروري للغاية عند تخفيض الدعم المعمم لتوفير حيز يسمح بزيادة الإنفاق الموجه إلى المستحقين. وأضافت قائلة "إن مصداقيتكم لن تتحقق إلا بزيادة الشفافية والمساءلة حول كيفية استخدامكم للأموال العامة. وهذا هو أفضل طريق يؤدي إلى السيادة والاستقلال الاقتصادي".

سياسات الاقتصاد الكلي

ناقش الخبراء المشاركون أيضا ما ينبغي أن تكون عليه مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية المثلى من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنمو الاحتوائي. وكانت الأولوية القصوى، من وجهة نظر الحضور، هي وجود رؤية قوية ومشتركة في كل بلد ليسترشد بها في مستقبله الاقتصادي. ووردت الإشارة في المؤتمر إلى أهمية هذه الرؤية، لدى اقترانها بالقيادة القوية والفعالة، في سبيل تحقيق التغيير في العالم العربي على أساس دائم.

وقد وردت الإشارة أيضا إلى أهمية تحسين عناصر الإنفاق الحكومي بغية تحقيق درجة أكبر من المساواة، وزيادة الكفاءة، وفي نهاية المطاف تحقيق النمو الذي يحتوي جميع شرائح المجتمع. وذكر الدكتور ناصر السعيدي، وزير الاقتصاد والصناعة السابق في لبنان أن دعم الطاقة يستهلك نسبة كبيرة من الموازنات (الرسم البياني ١)، لكنه لا يحقق أي تقدم يذكر في تنمية البلاد.

وقال "إننا ننفق على الدعم أكثر مما ننفق على التعليم، رغم أن سكان بلداننا هم الأصغر سنا والأسرع نموا في العالم".

الرسم البياني ١

يترتب على الدعم ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة

توفير دعم الطاقة في بلدان الشرق الأوسط يعني أنه من السهولة إهمال استثمارات مهمة في نواحي مثل الرعاية الصحية والتعليم، والذي يترتب عليه كبح للنمو. وبالتالي فإن تحسين مكونات الإنفاق الحكومي في المنطقة يمكن أن يحقق الإنصاف بشكل أكبر ونموا غنيا بفرص العمل.

(الإنفاق الاجتماعي، % من إجمالي الناتج المحلي)

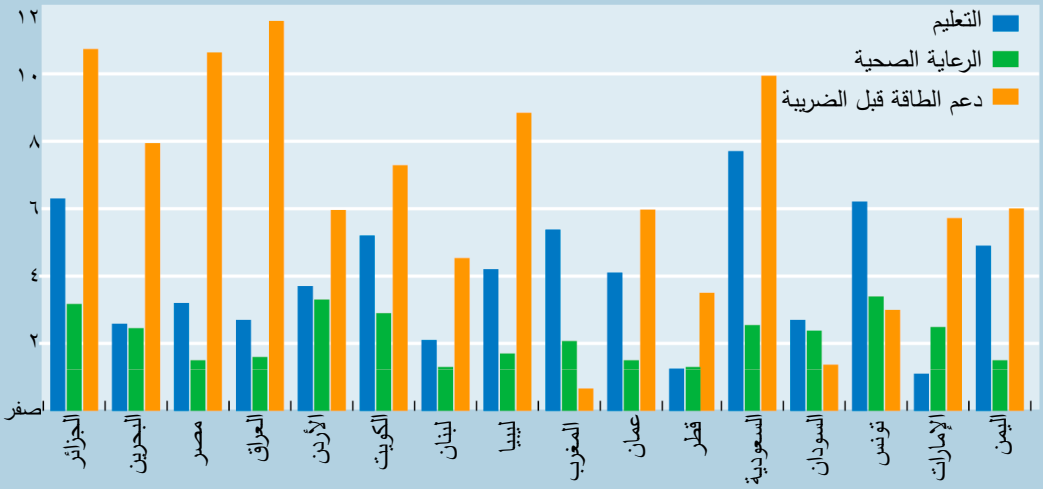

المصادر: دراسة Clements and others (2013)؛ وتقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي"، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ وتقرير "مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

ملحوظة: يشمل دعم البترول، والكهرباء، والغاز الطبيعي. بيانات التعليم والرعاية الصحية تشير إلى آخر البيانات المتاحة.

الحوكمة الرشيدة

اتفق المشاركون على أن الشفافية والحوكمة هما من المجالات التي ينبغي أن تدخل بلدان المنطقة تحسينات كبيرة عليها. فقد ورد في المؤتمر أنه يتعين على الحكومات ترسيخ قواعد المساءلة بينها وبين مواطنيها. وسيؤدي ذلك إلى بناء المصداقية التي تدعم برامجها الاقتصادية وتساعد على جذب المستثمرين.

ورأى المشاركون أن تعزيز النظام القضائي هو من الأولويات القصوى لتحقيق الحوكمة الرشيدة في المنطقة. وذكر السيد الصديق الكبير، محافظ مصرف ليبيا المركزي، أن ضعف النظام القضائي – أو غيابه – قد تترتب عليه عواقب بعيدة الأثر. وقال "إن العدالة في ليبيا متأخرة، وهو ما يترك أثرا معاكسا على الدورة الاقتصادية والاجتماعية بأسرها".

وأفاد المشاركون أيضا بأن وجود مجتمع مدني قوي يمثل أمرا بالغ الأهمية لتحسين الحوكمة في القطاعين العام والخاص. وتحدث معالي وزير المالية المغربي، محمد بوسعيد، عن الوحدة المركزية في المغرب لمكافحة الفساد. وقال "إن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بالغ الأهمية".

توفير فرص العمل

ذكر الخبراء أن توفير مزيد من فرص العمل للشباب له أهمية هائلة (انظر الرسم البياني ٢) وأنه يستلزم منهجا شاملا للإصلاح، بما في ذلك زيادة إدماج المرأة.

الرسم البياني ٢

الشباب والعاطلين عن العمل

تعتبر معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أعلى المعدلات في العالم وهي ظاهرة يشيع انتشارها بين الشباب. ولتوفير فرص العمل للشباب أهمية كبرى وسوف يتطلب منهج شامل بما فيها إصلاحات في مناطق متعددة.

(البطالة بين الشباب في ٢٠١٢، %)

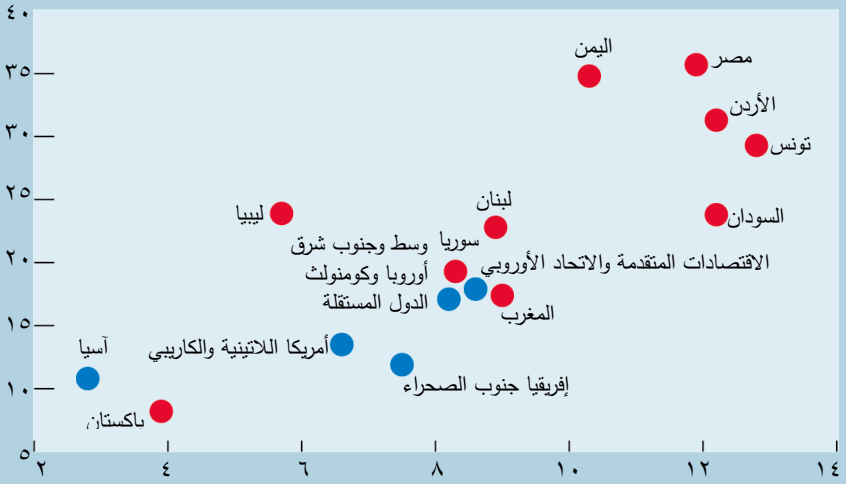

المصادر: منظمة العمل الدولية؛ والسلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتحدث الدكتور طارق يوسف، الرئيس التنفيذي لمؤسسة "صلتك"، وهي منظمة غير حكومية إقليمية مقرها في قطر، حول ضرورة تغيير المفهوم السائد عند المواطنين عن الدولة كصاحب العمل. ومن الإصلاحات الأخرى التي سُلطت عليها الأضواء أثناء الجلسة توفير نظم تعليمية تنشئ الجسور المؤدية إلى التوظيف الإنتاجي، وصياغة القواعد المنظمة لسوق العمل لحماية العمال بدون تقييد غير مبرر لأصحاب العمل، وتوفير مناخ الأعمال المواتي لزيادة القدرة التنافسية.

روابط ذات صلة:

بناء المستقبل

السيدة لاغارد في عمان

نحو آفاق جديدة

طالع تدوينة السيدة لاغارد

نتائج استطلاع الرأي في المؤتمر